

- (1) من الاموات التسمية للسياسة النقدية:
 (أ) ترشيد الائتمان
 (ب) تحديد أسعار قائدة الإقراض
 (ج) الإجابات السابقة معاً
 (د) عمليات السوق المفتوح
- (2) أي مما يلي يحقق أكبر عائد للبنوك التجارية:
 (أ) الاحتياطات.
 (ب) خصم الأوراق المالية.
 (ج) الودائع لدى البنوك الأخرى.
 (د) القروض.
- (3) من أهم مساوئ المقايضة:
 (أ) توافق الرغبات بين المتقايضين.
 (ب) ارتفاع تكاليف المخاطر والنقل والتخزين.
 (ج) كل ما تقدم.
 (د) لا شيء مما تقدم.
- (4) يعمل البنك على تعظيم ارباحه والمحافظة على مركزه المالي من خلال:
 (أ) إدارة السيولة ورأس المال.
 (ب) إدارة المطلوبات والموجودات.
 (ج) إدارة المخاطر.
 (د) كل ما تقدم.
- (5) النقود السلعية هي:
 (أ) النقود التي تتبادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود.
 (ب) النقود التي تعتمد قيمتها على براءة قانون إصدارها من قبل البنك المركزي.
 (ج) الودائع الائتمانية الأولية.
 (د) الإجابات أ و ب
- (6) من أهم وظائف النقود أنها مخزن للقيمة، إلا أن هناك مهددات لنجاح هذه الوظيفة من أهمها:
 (أ) احتفاظ النقود بقيمتها النسبية خلال فترة زمنية طويلة.
 (ب) تضخم الأسعار.
 (ج) وجود النقود بفئات مختلفة.
 (د) لا شيء مما تقدم.
- (7) تستمد النقود قوتها في النظام النقدي من:
 (أ) قانون إصدارها من قبل البنك المركزي.
 (ب) المادة المصنوعة منها.
 (ج) تأثير الجمهور.
 (د) كل ما تقدم.

نموذج (B)

الفصل الأول 1434/1435 هـ

مفرد: النقود والبنوك

نموذج (B) وفقاً للمعادلة:

- (19) تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق:
- (أ) النمو الاقتصادي.
 - (ب) الاستقرار الاقتصادي.
 - (ج) الاستخدام الكامل.
 - كل ما تقدم.

- (20) يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات على:
- مستوى الدخل.
 - معدل الفائدة.
 - معدل الادخار.
 - الاجابتين أ و ب.

- (21) من إجراءات تنظيم العمل المصرفي للبنك المركزي:
- (أ) إجراءات التراخيص و الفحص الاحتياطي.
 - (ب) متطلبات الإفصاح.
 - (ج) إجراءات جني الأرباح.
 - الإجابتين أ و ب.

- (22) بيع الثمن بالعين هو أحد أنواع بيوع الإتجار ويقصد به:
- بيع السلعة شريطة أن يتم السداد بالحال بينما تسلم السلعة لاحقاً.
 - مبادلة السلعة بالنقد.
 - بيع النقد بالنقد (الثمن بالثمن).
 - لا شيء مما تقدم.

- (23) يدخل البنك الإسلامي في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وتشتط المشاركة أن:
- (أ) يتحمل البنك الإسلامي المسؤولية الكاملة في حال الخسارة.
 - (ب) يتحمل كل من البنك المركزي و البنك الإسلامي المسؤولية في حال الخسارة.
 - (ج) يتحمل العميل المسؤولية الكاملة في حال الخسارة.
 - يتحمل كل من البنك الإسلامي والعميل المسؤولية في حال الخسارة.

(29)

(30)

- (24) من الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي:
- (أ) إصدار العملة الوطنية.
 - (ب) إدارة سوق الأسهم.
 - (ج) إدارة عرض النقود.
 - (د) الإجابتين أ و ج.

- (25) من أهم الأسباب التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي:
- (أ) ارتفاع معدل الاحتياطات الفائضة.
 - (ب) التقلبات السياسية.
 - (ج) زيادة معدل الاحتياطي القانوني.
 - (د) لا شيء مما تقدم.

(26) عندما يقوم البنك بشراء سلعة بطلب من العميل والذي يعد البنك بشرائها (على أن يتم سداد العميل لقيمة السلعة في الحال و استلامها لاحقاً) فإن هذا النوع من البيوع يسمى:

- (أ) مرابحة بسيطة (فقهية).
- (ب) بيع التولية.
- (ج) مرابحة مركبة.
- (د) المضاربة.

(27) إذا قرر البنك المركزي زيادة سعر الفائدة فسيؤدي ذلك إلى:

- (أ) انخفاض الاستثمار والاستهلاك.
- (ب) زيادة الاستثمار والاستهلاك.
- (ج) انخفاض الاستثمار وزيادة الاستهلاك.
- (د) الإجابتين ب و ج.

(28) تهدف السياسة النقدية إلى:

- (أ) تحديد أوجه الإنفاق العام في الدولة.
- (ب) تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي.
- (ج) تحقيق الاستخدام الكامل.
- (د) الإجابتين ب و ج.

مقرر النقود والبنوك

كل ما يلي يعتبر من الأدوات الكمية للسياسة النقدية، باستثناء:

- (أ) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
- (ب) الحد من الائتاق الكلي غير الإنتاجي.
- (ج) تغيير معدل الخصم.
- (د) عمليات السوق المفتوحة.

نترأج نسبة الاحتياطي القانوني والتي يحددها البنك المركزي:

- (أ) ما بين 10 - 20%
- (ب) ما بين 5 - 10%
- (ج) ما بين 5 - 20%
- (د) ما بين 10 - 30%

تضي السياسة النقدية التوسعية ما يلي:

- (أ) تخفيض سعر الفائدة.
- (ب) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- (ج) زيادة سعر الخصم.
- (د) كل ما تقدم.

يتحقق التوازن الاقتصادي في المدى البعيد:

- (أ) عند مستوى الاستخدام الكامل.
- (ب) عند مستوى يفوق مستوى الاستخدام الكامل.
- (ج) عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل.
- (د) جميع ما تقدم.

(33) تفسر _____ ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود من تغيرات نتيجة لتغير كمية (عرض) النق

- (أ) النظرية التقليدية لكمية النقود.
- (ب) نظرية بومول - توبين.
- (ج) النظرية الكينزية.
- (د) النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان.

نموذج (ب)

$$MV = PQ$$

مقرر: (39)

التسليم الأول 1435/1434 هـ

مقرر: النقود و البنوك

- (34) في معادلة التبادل التي وضعها فيشر لتوضيح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار
- فإن الرمز V يعني:
- (أ) كمية النقود للمبادلات.
 - (ب) كمية المبادلات.
 - (ج) المستوى العام للأسعار.
 - (د) سرعة دوران النقود.

- (35) إذا كان الطلب على النقود عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فإن الاستجابة لانخفاض سعر الفائدة ستكون:
- (أ) كبيرة (أي أن الطلب على النقود سيزداد بشكل كبير).
 - (ب) محدودة (أي أن الطلب على النقود سيزداد بشكل محدود).
 - (ج) ثابتة (أي أن الطلب على النقود لن يتغير).
 - (د) لا شيء مما تقدم.

- (36) بحسب الكينزيين فإن جميع ما يلي ممكن أن يتسبب في انتقال منحنى الطلب الكلي ما عدا:
- (أ) زيادة الإنفاق الحكومي.
 - (ب) زيادة مستوى الأسعار.
 - (ج) خفض الضرائب.
 - (د) زيادة الصادرات.

- (37) بحسب دالة فريدمان فإن الفرد يستطيع الاحتفاظ بالثروة على صورة:
- (أ) نقود فقط.
 - (ب) نقود وسندات.
 - (ج) نقود وسندات وأسهم.
 - (د) نقود و سندات وأسهم و سلع.

(38) تحدث الفجوة التضخمية عندما:

- (أ) يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.
- (ب) يقل الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.
- (ج) عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.
- (د) الإجابتين أ و ج.

- مقرر: النقود والبنوك
- عندما ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية فهذا يعني:
- (399)
- (أ) حدوث توازن في السوق.
- (ب) حدوث فجوة انكماشية.
- (ج) حدوث فجوة تضخمية.
- (د) لا شيء مما تقدم.

- (40) هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة سنوياً قد تصل إلى 10%.
- (أ) التضخم الحقيقي.
- (ب) التضخم الزاحف.
- (ج) التضخم البسيط.
- (د) التضخم المكبوت.

- (41) استناداً إلى التحليل الكينزي، فإن الزيادة المستمرة في عرض النقود ستؤدي إلى:
- (أ) انخفاض مستوى الأسعار.
- (ب) ارتفاع مستوى الأسعار.
- (ج) انخفاض مستوى الإنتاج.
- (د) ارتفاع مستوى الإنتاج.

- (42) ثبت من التجربة العملية بعد الكساد الاقتصادي:
- (أ) أن النظام النقدي الورقي أفضل من قاعدة الذهب.
- (ب) ضرورة إصلاح النظام النقدي العالمي.
- (ج) كل ما تقدم.
- (د) لا شيء مما تقدم.

- (43) كل مما يلي يعد من أضرار التضخم باستثناء:
- (أ) انخفاض الدخل الحقيقي وتدني مستوى رفاهية المجتمع.
- (ب) انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر.
- (ج) ارتفاع معدلات البطالة.
- (د) انخفاض القوة الشرائية للعملة النقدية.

- (44) من محددات الطلب على العملة:
- (أ) سعر صرف العملة في الأسواق العالمية.
 - (ب) متوسط أسعار المنتجات في الدولة بالنسبة لأسعارها العالمية.
 - (ج) الدخل الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى.
 - (د) كل ما تقدم.



- (45) كلما انخفض سعر صرف الدولار فإن الطلب العالمي على السلع الأمريكية:
- (أ) يقل.
 - (ب) يزداد.
 - (ج) لا يتغير.
 - (د) يكون متقلباً.



- (46) من وظائف البنوك التجارية:
- (أ) قبول الودائع.
 - (ب) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.
 - (ج) إصدار اللوائح المنظمة للنظام المصرفي.
 - (د) الإجابتين أ و ب.



- (47) يعتبر البنك المركزي:
- (أ) جهة سيادية حكومية.
 - (ب) جهة رقابية دولية.
 - (ج) جهة معتبرة في القطاع الخاص.
 - (د) لا شيء مما تقدم.



- (48) في قاعدة المعدنين تتحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من:
- (أ) السبائك الذهبية والمسكوكات الذهبية.
 - (ب) الذهب والفضة.
 - (ج) الفضة والنحاس.
 - (د) أي مما تقدم صحيح.



(49) السياسة الأساسية التي يعتمد و يركز عليها البنك المركزي هي:

(أ) السياسة النقدية.

(ب) السياسة الاقتصادية.

(ج) السياسة المالية.

(د) لا شيء مما تقدم.

(50) أي من التالية ليست من قنوات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية؟

(أ) المضاربة

(ب) المشاركات

(ج) شراء الديون

(د) البيوع